ممثلو الأحزاب والحركات السياسية ومواطنون في بابل يبدون آراءهم بالانتخابات

إجراء الانتخابات في موعدها ضمانة لتحقيق حلم العراقيين في بلوغ الديمقراطية

بابل / مكتب المدى
ناصر حسين ومحمد هادي

تتوفر الآن فرصة ديمقراطية لإجراء إنتخابات حرة تأخذ العراق إلى مرحلة الديمقراطية والتعبير عن الرأي الحر، اعتماداً على صناديق الاقتراع. ولا بد لهذه الانتخابات من مساعدات مركزية من أجل إنجاحها، وأهمها احترام موعد إجرائها في التاريخ المقرر، شهر كانون الثاني من العام القادم، والسعي أيضاً لتوفير ما يمكن من العوامل الأمنية والعمل من أجل مشاركة الجميع وبدون استثناء.

إجراء الانتخابات في موعدها

وما هو جدير بالملاحظة وجود إجماع كامل على إجراء الانتخابات في موعدها المقرر ابتداءً بالأحزاب السياسية التاريخية والأخرى حديثة التشكيل، وأيضاً الحكومة/ والأمم المتحدة وبلدان العالم.. كلها تريد إجراء الانتخابات، لأنها تمثل نقلة نوعية في حياة الشعب العراقي، وتنطوي على رد قوي للنشاط الإرهابي والتخريبي، مثلما تمثل تحدياً لأعمال القتل الجماعي.

ولا بد للقوى والأحزاب الوطنية والفعاليات الديمقراطية والإسلامية وجماهير شعبنا من تحديد برنامج عمل مشترك يقود الجميع نحو لحظة الانتخابات التاريخية وإتاحة الفرصة واسعة أمام الجماهير الشعبية، من أجل أن تأخذ فرصتها في فرض الأمن، عملاً بمبدأ لجان الحماية، ابتداء من المحلات الشعبية وصولاً إلى مراكز المدن.

استطلاع لـ(المدى)

(المدى) استطلعت آراء عدد من ممثلي الأحزاب السياسية والحركات الوطنية ومراكز العمل الديمقراطي في بابل حول الانتخابات.

الحزب الشيوعي

قال د. علي إبراهيم ممثل الحزب الشيوعي العراقي في بابل:

تترتب على عملية إجراء الانتخابات في وقتها المقرر استحقاقات كثيرة لمصلحة استقرار البلد وأمنه وبناء مؤسساته المدنية والعسكرية، وكذلك إعادة إعمار الوطن إلى جانب الاستقرار السياسي. ومن هنا تأتي أهمية إجراء هذه الانتخابات في وقتها المحدد، على الرغم من كل المعوقات والصعوبات التي رافقت عملية نقل السيادة. فالجمعية الوطنية المنتخبة سوف تتمتع بالشرعية الكاملة التي تمنحها صلاحيات كبيرة ليست فقط تشريعية، بل إنها سوف تعد الدستور الدائم للبلد، والذي لن ينال الشرعية إلا عبر التصويت العام من قبل أبناء الشعب العراقي. وسوف يكون لها دور في تشكيل الحكومة الجديدة ومراقبة أعمالها، إلى جانب المهمة الكبرى، وهي الإعداد للانتخابات المقبلة والتي ينبغي أن تتحقق في نهاية عام ٢٠٠٥.

وأضاف د. علي إبراهيم مؤكداً أهمية معرفة القوة التصويتية الحقيقية مع توفير الأجواء الأمنية والديمقراطية لإجرائها مع توفير مستلزمات الدعاية والإعلام لجميع القوى المتنافسة. كما لا بد من الإشارة الى اهمية المراقبة الوطنية والدولية التي من شأنها تأمين نزاهة هذه الانتخابات، لأن الطعن في شرعيتها سوف يقودنا إلى صراعات، نحن في غنى عنها في الوقت الحاضر.

تجمع الديمقراطيين

وتحدث الأستاذ محمد علي كريم الخفاجي مسؤول تجمع الديمقراطيين المستقلين في بابل قائلاً: حصل تناغم بين قوى الشر والظلام بعد سقوط النظام الدكتاتوري البغيض، واستهدف الوضع الأمني في القطر، حتى برز دور القوى الإرهابية وأزلام النظام لإعاقة التحول والتطور في القطر، ومع كل ما نعرفه عن الوضع الأمني، أرى ضرورة إجراء الانتخابات في موعدها المحدد، لأنها وسيلة العراقيين للانتقال من السلطة السياسية إلى السلطة الدستورية سعياً لإعادة بناء دولة القانون ومؤسساتها الديمقراطية والدستورية وعلى أسس حضارية متقدمة. لذا ما زال العراق بانتظار اليوم الذي سيشهد انتخابات حرة/ ونزيهة بعد سنوات من التسلط والقمع. ولكي تستكمل هذه العملية مقومات تنفيذها ونجاحها، نرى ضرورة توفير الأجواء الأمنية المطلوبة والتي هي من الشروط الأساسية لنزاهتها ونجاحها، حيث توفر للناخب والمرشح على حد سواء فرصة الإحساس بالاطمئنان.

إن تأجيل الانتخابات يثير كثيراً من المشاكل، كما تخسر الأمم المتحدة صدقيتها ويفقد المواطن العراقي ثقته بها، كما إن تأجيلها مفاجأة لكل العراقيين لأن موعدها معلن في قانون إدارة الدولة، وهو من الثوابت التي لا يمكن المساس بها أو تغييرها.

الحركة الاشتراكية العربية

أما الأستاذ خليل إبراهيم النوري ممثل الحركة الاشتراكية العربية فقد أكد ضرورة التزام الحكومة المؤقتة بوعودها الخاصة بإجراء الانتخابات بوقتها المحدد وحسب ما جاء في قانون إدارة الدولة. لأن الالتزام بالموعد دليل على صدقية الحكومة، مثلما يعلن عن احترام لما عاهدت الشعب عليه. على الرغم من شكوك المواطن المتأتية بسبب الظروف الأمنية وارتفاع البطالة، وتناقض تصريحات الأقطاب. وعجز الحكومة عن الإيفاء بالكثير من وعودها الخاصة بالإعمار وعودة المفصولين وتعويض المتضررين من أعمال الإرهاب زمن النظام الفاشي.

ولا بد من الإشارة إلى اختراقات الثابت ومثلما حصل في أول اجتماع للمجلس الوطني في أول اجتماعاته، حيث خرق قانون إدارة الدولة وذلك بتعيين أربعة نواب له، بدلاً من اثنين، عملاً على وفق مبدأ المحاصصة التي كانت قاعدة لمجلس الحكم ومن ثم الوزارة والمجلس الوطني.

وأشار الأستاذ خليل إلى ضرورة أن تكون الانتخابات بمستوى جيد، يعوض العراقيين عن تاريخ من الشمولية/ والواحدية وحتماً سيكون للأمم المتحدة دور مركزي في الإعداد والتنظيم والإشراف.

مركز الحوار الديمقراطي

تضمن الرأي الذي قدمه لنا الأستاذ أحمد الناجي ممثل مركز الحوار الديمقراطي في بابل إشارة مركزية إلى أن النيات والمشاعر/ والعواطف وحدها لا تقوى على تأسيس النهج الديمقراطي في حياتنا الحاضرة، إلا إذا اقترنت تلك المشاعر والطموحات بالتطلعات المشروعة والفعل الملموس على أرض الواقع، من أجل بداية في بناء ذي أسس راسخة تمتلك مقومات نجاح المسعى عبر منهجية واضحة ورصينة وسليمة، حتى تتمكن من تنظيم سير العملية الديمقراطية بكل ما يتعلق بها.

إن الانتخابات العامة ضمانة لتحقيق حلم العراقيين في بلوغ ديمقراطية، كانت لسنوات طويلة حلماً مدثراً، صار صعباً بعد كثرة استجدائه، وصار اليوم في متناول اليد، بعدما جرى تسديد ثمنه الباهظ، احتلالاً وخراباً، إذن لا بد من التشبث في هذه اللحظة واحترام موعدها المقرر/ والمنصوص عليه بقرار مجلس الأمن ١٥٤٦، لأن في ذلك تفويتا للفرصة التي يحلم بها أعداء العراق، كما إنها تمثل تجسيداً لأماني العراقيين على أرض الواقع الذي سيتمخض عن قيام دولة المؤسسات، بسلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية، التي تضمن الآفاق الديمقراطية وترسي ركائزها من خلال رعاية حقوق الإنسان، والتعددية السياسية، وتداول السلطة بدون عنف، لضمان المساهمة الفعلية لجميع أفراد الشعب بإدارة شؤون البلد، حتى تتكلل في النهاية بتحقيق أهدافها في السيادة الكاملة ونيل الاستقلال الناجز، وبناء العراق الجديد.

الإجماع على الانتخابات سيتيح الفرصة لتحقيق الأمن وسيادة القانون

ضمان مكونات الشعب

وأكد الأستاذ أحمد الناجي أهمية التحضير لإنجاح هذه الخطوة عبر التفاهمات والمداولات والحوارات لضمان مشاركة جميع مكونات الشعب العراقي السياسية والقومية والدينية والاجتماعية، بحيث تكون تحت سياق الثوابت الوطنية، التي تضع نصب عينيها مصلحة العراق، بعيداً عن الإنجرار وراء توازنات القوى والضغوط الخارجية، أو مصلحة الأطراف الضيقة والفئوية، لأن في ذلك ضمانة لوضع أسس اللبنات الأولى على سكة الصواب في مسار العملية السياسية، كي تكون شرعيتها ضمانة لما سيعقبها من خطوات لاحقة في تشكيل الحكومة وصياغة الدستور الدائم للبلاد.

ضمان مستقبل العراق

إن مشاركة الأحزاب والقوى والحركات والهيئات والنخب والشخصيات السياسية العراقية في إتمام وإخراج هذه الخطوة، ضمانة لمستقبل العراق الجديد، ودرء لمخاطر كثيرة تحيق به، وعليها أن تدرك أيضاً إنها تتعامل بقضية بلد وشعب، عانى الحرمان والاضطهاد والاستبداد، وإن ثوابته الوطنية غير قابلة للتسويف، وإن ما تفضي إليه هذه المواقف ستكون يوماً ما إرثاً في سفر التاريخ وإن حكمه لا يرحم.

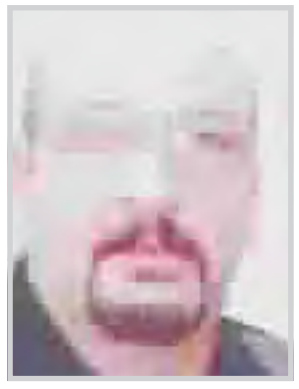

رأي الشارع

إن العدد الأكبر من العراقيين يطالبون بإجراء الانتخابات في موعدها الذي حدد تأريخه مطلع العام المقبل بل إن الكثير ممن التقيناهم يؤكدون إن استتباب الأمن وتحسن الوضع الاقتصادي مرهون بنجاح الانتخابات وإجرائها في وقتها. إن العراق أمام اختيار صعب وعليه أن يكون مستعداً لهذه التجربة الديمقراطية الفريدة، ومن خلال هذا الاستطلاع الذي قمنا به نلاحظ وبوضوح تأييد الشارع لإجراء هذه الانتخابات فقد حاولنا الالتقاء بشرائح مختلفة كان سؤالنا الوحيد الذي وجهناه لهم هو هل أنت مع إجراء الانتخابات في موعدها المقرر؟ وقد تبين لنا إن النسبة الكبيرة على إطلاع بهذا الأمر المهم في حين شكا القسم الآخر وهم قلة من قصور التوجه الإعلامي الذي يجب أن يكون مكثفاً لغرض التهيئة والاستعداد لهذا المشروع الذي سينقل العراق من خلاله إلى عصر جديد من الديمقراطية، التي ستفتح الأبواب مشرعة لآفاق رحبة لهذا البلد الذي عانى الأمرين من جراء سياسات البطش والحزب الواحد وقمع الحريات.

قرار صحيح

أول من التقيناهم كان السيد اثير عودة - مهندس وقال: إن الانتخابات تمثل القرار الصحيح لبناء عراق مزدهر ومشروع التغيير الصحيح سينطلق من نجاح الانتخابات، إذ أن الشعب سيتفرغ لبناء الوطن وأتمنى أن تتم السيطرة وبذل الجهود المكثفة لإنجاح هذه العملية الحضارية لأنها الباب الذي يفتح الضوء لمستقبل العراق الحر الجديد.

لبنة أساسية للتطور

بينما أوضحت الطالبة الجامعية (علياء علي) أن نجاح انتخابات المجلس الوطني وانبثاقه دليل واضح على قدرة العراق وشعبه على اجتياز عملية الانتخابات المقبلة وبنجاح وإن مصداقية التجربة الانتخابية ستعزز، لأن الشعب يتوق إلى إنجاح هذه العملية التي تشكل اللبنة الأساسية لعودة العراق إلى عصر التطور والنور، وأتمنى أن تأخذ المرأة العراقية مكانتها ودورها الذي تستحق، كونها تمثل غالبية المجتمع العراقي فلنتوكل على الله ونشد العزم من أجل إجراء الانتخابات في مطلع السنة القادمة والخيرات بهمة العراقيين.

استتباب الأمن

الأستاذ علي الزبيدي مشرف تربوي تطرق إلى أمور شائكة وعديدة منها إن عدم استتباب الأمن وحالة الفوضى وعدم الاستقرار وما رافقتهما من إرهاصات سياسية ودينية وارتفاع نسبة البطالة وعدم توفر الخدمات للمواطنين، كل هذه الأمور ترتبط بالانتخابات فإذا كانت الحلول ستتم وهذا ما أتوقعه فأهلاً بها لأنها ستكون البداية لتوفير الأمن والخدمات لشعب العراق.

وأكد المواطن كامل أن الانتخابات تمثل القرار الصحيح لبناء عراق خال من الإرهاب وإن إجراءها في موعدها المقرر يعني أن الشعب اختار ممثليه بكل حرية وليطرد كل من يريد الشر بهذا البلد خارج حدوده.

المسح السكاني

أما المهندس المدني كريم عبد الصاحب فقال: إن الصعوبة في إجراء المسح السكاني وتهيئة الناس ستكون من أصعب المهام التي ستواجهها العملية الانتخابية فالمجاميع الإرهابية تقطع الطريق أمام كل فعل خير وعلى الرغم من كل هذا فأنا مع إجراء العملية الانتخابية في موعدها المقرر لأنها تؤكد على المصداقية والدقة وبعد نجاحها سيكون لكل حادث حديث وكل شيء يهون. فالعراق الذي اجتاز كل هذه العقبات والصعوبات سيجتاز ما تبقى منها ليصل إلى درب الحرية والانعتاق.

مراكز للبيانات

المواطن رائد صبري يحمل شهادة جامعية يعمل سائق تاكسي قال: تقوم الدول المتقدمة في المجال الديمقراطي بإنشاء مراكز متخصصة للبيانات الخاصة بالانتخابات لغرض استطلاع الرأي ومعرفة نيات المواطن وما يريد. وتقوم هذه المراكز بدورها بتبيان وتوضيح العملية الانتخابية وكل ما من شأنه أن يساعد في إنجاحها وكم كنت أتمنى أن تقوم مثل هكذا مراكز في العراق لغرض أخذ دورها في إيضاح كل الملابسات التي من شأنها أن تعرقل العمل الانتخابي الذي يعتبره الكثير من العراقيين ضحكاً على الذقون لارتباطه بانتخابات حزب البعث وكيف كانت تتم هذه العملية بصورة مضحكة حتى للقائمين بها.

إن العالم أجمع ينتظر ما ستؤول إليه انتخابات كانون الثاني فإذا ما نجحت فسيكون العراق أول بلد عربي ديمقراطي حر.

المواطنة سامية كريم/ موظفة قالت: أنا مع الانتخابات لأنها عملية تمثل قمة الحرية في الاختيار وإن شعبنا مع الحرية والسلام وضد الإرهاب لأنه رفضه وبصراحة ولم تجد هذه الأعمال تأييداً بل العكس من ذلك فإن تأجيل الانتخابات يعني الاستسلام لهؤلاء الذين استرخصوا الدم العراقي والمطلوب هو الحزم ضدهم وإفشال مخططهم العدواني الذي يستهدف إعادة العراق إلى عصور الظلام.

حرية الإعلام

وقال السيد الجيلاوي ممثل ومخرج تلفزيوني ومسرحي:

إن حرية الرأي وحرية التعبير جعلت الجميع يتمتع نفسها بالمزايا والمقدرة نفسها على قول الكلمة التي يريد وإن حرية الإعلام في أن يقول المواطن رأيه دون وجل يعتبر إنجازاً مهماً يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار قياساً لحرية المواطن.. صحيح إن البعض يفهم هذا المصطلح فهماً خاطئاً ولكنني لا أتحدث عن هؤلاء وأنا مع الانتخابات في موعدها، كونها تعبر عن الصدق الذي نتمنى أن يعم ليشمل العملية السياسية لأنها الأساس الذي يجب أن يدركه المواطن.

التأجيل

المواطن صلاح المهدي الجنابي كان له رأي آخر: إنه مع تأجيل الانتخابات لأنها كما يتصور ستكون غير مكتملة بسبب قلة المشاركة وعدم إفساح المجال أمام الكثير من المدن الواقعة تحت تأثير العمليات الإرهابية وتمنى أن تسيطر الجهات الأمنية وتضبط الحدود وتمنع التفجيرات وعمليات الاختطاف أولاً ثم يكون بعد ذلك التوجه إلى الانتخابات.

عضو المجلس الوطني أحمد شياع البراك يتحدث لـ(المدى) عن الانتخابات المقبلة

العراق منطقة انتخابية واحـــدة، والقوائم الانتخابية كثيـــرة

الانتخاب يعني الاختيار الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى وعي المواطن وثقافته وبالتالي ثقافة المجتمع كمحصلة..

هنا تكمن خطورة المرحلة المقبلة في حياة العراقيين باعتبارها منعطفاً كبيراً في تغيير الخارطة السياسية على الساحة.

فالذهاب إلى صناديق الاقتراع هو ليس حقاً مادياً نفعياً أو واجباً وقائياً وإنما هو أداة فاعلة للتغيير والولوج نحو مستقبل سياسي زاهر لبناء عراق ديمقراطي وتبيان شكل السلطة والقابضين عليها وعلاقة الحكام بالمحكومين من خلال الحقوق والواجبات المتبادلة والتي ينص عليها الدستور.

بغداد / علي الربيعي

ولأن دكتاتورية المرحلة المنصرمة خلقت تفاعلاً سلبياً في التفاعل التكتيكي لدى المواطن حتى أنه لا يعلم من سينتخب ولماذا ينتخب، أصبحت العملية الانتخابية تحتاج إلى جهود مضاعفة وتضافر رصين من أجل تحييد السلبية والابتعاد عنها لضمان نجاحها الذي هو بداية لبناء إنسان عراقي جديد.

ولتسليط الضوء على عملية الانتخابات وقضايا ساخنة أخرى، (المدى) حاورت الأستاذ أحمد شياع البراك عضو مجلس الحكم السابق.. عضو المجلس الوطني الحالي والعضو التنفيذي للمجلس السياسي الشيعي.

الانتخابات والتعداد السكاني

المدى❖ما تصوراتكم عن الانتخابات المقبلة؟

- إن تشكيل الحكومة الحالية كان لسببين، أولهما هو معالجة الحالة الأمنية التي أخذت تتدهور يوماً بعد يوم وإيجاد السبل الكفيلة بتوفير الأمن والأمان للمواطنين.

أما السبب الآخر وهو المهم جداً فهو الانتخابات والتحضير لها وإجراؤها بوقتها المحدد.

فإذا أردنا أن ندلي بتصوراتنا عن الانتخابات علينا مناقشتها من جميع الجوانب. وأولها الجانب الفني البحت الذي يتضمن معالجات كثيرة منها مثلاً البيانات إذ يجب أن يكون هنالك إحصاء سكاني. وهي عملية صعبة في الوضع الراهن وتحتاج إلى وقت طويل لإنجازها، إذن فلا بأس في أن يكون التعداد هو البديل ولكن حسب علمي مؤخراً إنه حتى التعداد ربما لا يمكن إجراؤه وذلك لخطورة الوضع الأمني إضافة إلى معوقات كثيرة أخرى.

لذلك قد يعتمد نظام قوائم تسجيل الناخبين يعني أن يتم تسجيل كل من هو مؤهل (أي عمره أكثر من ١٨ سنة) بعد إثبات عراقيته ورعويته بموجب الوثائق المعتمدة فيتسلم بطاقة انتخابية ليدلي بصوته.

كذلك وضمن الجانب الفني يأتي الأمن حيث يفترض أن يكون هنالك من (٢٠ - ٣٠) ألف مركز انتخابي في عموم العراق وفي ضوء ما نص عليه قانون الانتخابات الذي أصدرته قوات الائتلاف فإن العراق قائمة انتخابية واحدة.. فإذا تم توزيع الشرطة بواقع ٥ لكل مركز لتأمين الحماية فإننا نحتاج إلى أكثر من ١٠٠ ألف شرطي نحن نتساءل هل إن وزارة الداخلية أمنت استعداداتها مع الأخذ بنظر الاعتبار إننا يجب أن لا نقوم بتفريغ كامل لمراكز الشرطة أو إغفال حماية المدن.

الدعاية الانتخابية

جانب فني آخر ومهم هو الدعاية الانتخابية التي تحصل بعد غلق باب الترشيح لكي يتسنى للمواطن معرفة من سيختار لتمثيله في البرلمان إضافة إلى ممارسة المرشح حقه في هذه الدعاية باعتبارها الوسيلة التي تمكن المرشح من التعريف بتاريخه ومؤهلاته وخططه المستقبلية فهل إن الوضع الأمني يسمح بحصول مثل هذه الدعاية؟

وثانياً: الجانب السياسي وهو الأكثر أهمية فمنذ ٩ / ٤ / ٢٠٠٣ حتى الآن كانت الساحة السياسية حبلى باتجاهات وتيارات سياسية أخذت طرقاً وأشكالاً مختلفة فمنها اتجاهات سائرة في ركب الحكومة ومساندة لخطها ومنها اتجاهات تبنت لغة السلاح ومنها من ابتعد عن خط الحكومة ولكن لا يؤمن بلغة السلاح ولو إننا من الناحية الفعلية كلنا نعمل من أجل إنهاء الاحتلال ولكن الأساليب مختلفة.

مناطق التوتر

كذلك التعامل السلبي مع مناطق التوتر في العراق أثار حفيظة عدد من الجهات، ومثل على ذلك: قبل فترة وجيزة نشرت إحدى الصحف الأمريكية وبالنص "في الوقت الذي قامت به الحكومة العراقية بالتعامل سياسياً مع مشكلة الفلوجة أصرت على أن تحل مشكلة النجف حلاً عسكرياً، هذا يعمل اشكالاً في الشارع لأن الرؤية السياسية غير واضحة.. هذا وإذا ما عرفنا أن هنالك أكثر من ١٤٠ ألف جندي أجنبي على أرض العراق.

واذا ما عرفنا أيضاً هنالك وجود سياسي أجنبي يعمل وفق سياقات المصلحة الخاصة حيث أن هنالك دولاً تقوم بممارسة دور سياسي في العراق من خلال سفاراتها وممثلياتها وهذا يمثل ضغطاً واضحاً للتحييد على وفق مصالحة هذه الدولة أو تلك.

والانتخابات الأمريكية وحدها عامل ضغط رئيس على الساحة السياسية العراقية.

كل هذا وأمور أخرى يلقي بظلاله على الانتخابات وحتى أكون أكثر تفاؤلاً أقول إننا نحتاج إلى جهد كبير ورصانة في الصف ونكران ذات من أجل تحقيق الانتخابات في موعدها.

التأجيل بسبب الوضع الأمني

❖بعض التصريحات لمحت إلى إمكانية تأجيل الانتخابات بحجة سوء الوضع الأمني.. ما رأيكم في ذلك؟

- هذا أمر مرفوض جملة وتفصيلاً حيث وكما تعلمون بأن الموجعيه الدينية المتمثلة بالسيد السيستاني طالبت ومنذ أوائل هذا العام بإجراء الانتخابات وبعد التشاور مع الأمم المتحدة أتضح أنه لا يمكن إجراؤها في ذلك الوقت لعدم توفر مقوماتها أما الآن فإن الأمر أصبح واجباً وتكليفاً شرعياً، أما المقولة السائدة والتي يروج لها البعض (الأمن لا يؤدي إلى الانتخابات) فهي مقولة لا تستند إلى مبررات واقعية وعلينا أن نعمل جميعاً بعكسها لتقول "إن الانتخابات تؤدي إلى الأمن) حيث إن الانتخابات تعطي شرعية لأي هيئة سياسية تأتي عن طريقها وهذا سوف يؤدي إلى تعاون الشعب مع هذه الحكومة التي اختارها لنفسه ولأول مرة منذ عام ١٩٥٨، إذن يتوجب علينا ان نتعاطى مع الوضع الأمني ونبذل قصارى جهدنا حتى لو اضطررنا إلى غلق الحدود وإيقاف التعامل الخارجي مع دول العالم لأسبوع أو شهر فليكن على أن تجري الانتخابات في وقتها المقرر.

آلية الانتخابات

❖ما آلية إجراء الانتخابات. وما النظام المتبع فيها؟

- الانتخابات التي ستجري ستكون بآليتين: الأولى هي انتخابات برلمانية لعموم العراق أي انتخاب البرلمان العراقي والثانية هي انتخابات المجالس المحلية وسيتم ذلك في وقت واحد أي سيحتوي المركز الانتخابي على صندوقين انتخابيين الأول للمجالس المحلية في المحافظات والثاني للبرلمان باستثناء منطقة الحكم الذاتي حيث سيضاف صندوق ثالث هو صندوق تصويت على برلمان كردستان.

أما بالنسبة للنظام المتبع فهو نظام القوائم يعني لن يسمح للأشخاص بالترشيح بمفردهم حيث ستكون هنالك قوائم للترشيح.

فلكي يكون للقائمة حظ أوفر في الحصول على أصوات أكبر عدد من الناخبين وبالتالي الحصول على مقاعد أكثر في البرلمان أو المجلس المحلي للمحافظة يجب أن تضم شخصيات وطنية مناضلة لها توجهات سياسية وفكرية واضحة وبالتالي ستشجع الناس على انتخابها فالساحة العراقية الآن هي فسيفساء سياسية فيها التوجه الإسلامي والعلماني واليميني واليساري والذي بدا واضحاً في الآونة الأخيرة أن هنالك نوعاً من الولاية أو الوصاية من الأحزاب على الساحة السياسية وهذا طبعاً حالة غير واقعية الذي يقول إن هذا الحزب أو التيار عليه أن يثبت من خلال الانتخابات واعتقد أن كل سياسي يضخم من حجمه أو حجم حزبه لا يمتلك رؤية سياسية واضحة لأن ملعب الانتخابات هو الحكم.

هنا لابد لي من أن أوضح أن قانون الانتخابات نص على أن العراق منطقة انتخابية واحدة أي أن الشخص الذي يرشح في الحلة بصوت عليه في الموصل والبصرة..

إذن سوف يعتمد مبدأ التمثيل النسبي للحصول على المقاعد فمثلاً إذا كنا نحتاج إلى ٢٥ الف صوت للحصول على مقعد في البرلمان فان القائمة التي تحصل على ١٠٠ ألف صوت ستضمن أربعة مقاعد برلمانية.. أما ما مطروح الآن على الساحة بخصوص القائمة فإنها يجب ان تضم عدداً من المرشحين لا يقل عن ١٢ مقعداً ولا يزيد على ٢٧٥ فإذا حصلت قائمة ما على ٥ مقاعد فيصار إلى اختيار الأسماء الخمسة الأولى في القائمة وتهمل الاسماء الباقية.

كذلك يمكن للشخص الطبيعي أن يتقدم بقائمة لوحده بعد أن يقدم طلبا مشفوعاً من ٥٠٠ من العراقيين مقرونة بهوياتهم ربما ستكون هنالك قائمة إسلامية أو علمانية أو مستقلة كل شيء محتمل.

الانتخابات هي الفصل

❖هل سترشح؟

- بالتأكيد.

❖توزيع الأدوار على مجلس الحكم في الحكومة الجديدة كان غير متكافئ.. ماذا تقول في ذلك؟

- بعد حل مجلس الحكم تشكلت الحكومة الجديدة بعد تشاور بين مجلس الحكم وبريمر والأخضر الإبراهيمي وقد تم توزيع المناصب حسب توجهات الأشخاص بالتأكيد وكما تعلمون أن الحكومة الحالية هي مؤقتة فالانتخابات هي الفصل وهذا أيضاً لا يعني أن الباقين انسحبوا من الساحة السياسية فمنهم من لديه أحزاب أو جمعيات أو يعمل بشكل مستقل أو في المجلس الوطني وهنا لابد لي من أن أقول بأن المنصب الذي هو أمنية كل سياسي يجب أن يأتي عن طريق الانتخابات.

❖كيف سيتم اختيار رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية بعد الانتخابات؟

- سيتم أولاً انتخاب الجمعية الوطنية وهي تمثل السلطة التشريعية التي هي أعلى سلطة في البلاد وعدد المقاعد فيها ٢٧٥ مقعداً هذه الكتلة سوف تقوم بتعيين رئيس الوزراء الذي يقوم بدوره بتشكيل الحكومة.

الفساد الإداري

❖الفساد الإداري استشرى في جميع مفاصل الدولة؟ ماذا تقول عن ذلك؟

- تم تأسيس هيئة النزاهة العامة قبل كتابة قانون إدارة الدولة واجبها متابعة الفساد الإداري. وهي مستقلة غير مرتبطة بأية جهة لكن هذه الهيئة الآن لم تمارس عملها لذلك لا توجد رقابة مالية كما هو معمول به سابقاً فلا توجد جهة تحاسب الموظف ذلك أستشرى الفساد الإداري في جميع مفاصل الدولة لذلك ثقافة الفساد الإداري التي ركزها النظام السابق في عقلية الموظف وجعله اسيرها بالرغم من زيادة الرواتب وتحسن المستوى المعيشي للموظف.

يجب أن تكون الإجراءات صارمة من قبل السلطات القضائية والتنفيذية المتهمة بالفساد الإداري ومحاسبة موظفيها.

وفي الحقيقة أن السلطة التشريعية الوحيدة التي يمكن أن تصدر قرارتها الآن هي المجلس الوطني وللأسف قد سحبت منه سلطة التشريع لأنه مؤقت وانتقالي ولا يستطيع محاسبة الوزير المختص.

الآن وزير الدفاع ووزير الداخلية مطلوبان للاستجواب ونحن بصدد استدعاء وزير التربية ومدير تربية الكرخ بخصوص الدفاتر والكتب المدرسية التي تم توزيعها وهي تحمل صوراً لصدام.